مهاجرون تحت رحمة قوات الأمن

تشنّ السلطات المغربية حملات أمنية ضد المهاجرين «الأفارقة». الحكومة تبرر هذه الحملات بكون المهاجرين الموقوفين يقيمون بطريقة غير شرعية على تراب المملكة، لكن هذه العمليات خلفت مآس كثيرة دفعت الجمعيات الحقوقية إلى دق ناقوس الخطر.

سامي المودني
ELMOUDNI.SAMI@ALAANMAG.MA

«لقد أصبح المغرب يشكل بالنسبة إلينا كابوسا مرعبا، نحن الأفارقة السود كما ينادينا بعض المغاربة؛ والسبب هو ما عشناه أخيرا من حملات أمنية شنتها السلطات المغربية ضدنا بهدف ترحيلنا خارج البلاد»، هذا التصريح يعود لأحد المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء والمقيمين بطريقة غير قانونية في المغرب. موقف هذا المهاجر الإفريقي القادم من دولة الكاميرون لا يرجع فقط إلى معاناته مع شكل من أشكال العنصرية؛ بل يرتبط بالحملة الأمنية التي قادتها السلطات المغربية بأمر من وزير الداخلية ضد مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء بعدد من المدن المغربية. المتحدث نفسه، ويدعى أكوا أكوا مارسييل، يقول: «موقفي هذا الذي صرحت به، حول كون المغرب تحول إلى كابوس يقض مضاجعنا، يرجع أساسا إلى الطريقة التي تعاملت بها معنا السلطات المغربية خلال عمليات ترحيلنا، خصوصا أن المغاربة يعلمون جيدا أننا لسنا في بلدهم من أجل الاستقرار، بل هو فقط محطة عبور بالنسبة إلينا نحو إسبانيا».

الأمن يعتقل طالبي اللجوء

المواطن الكاميروني الذي تحدثت إليه «الآن»، وحتى رفاقه المقيمون حاليا في تاوريرت، ليسوا الوحيدين الذين عانوا طيلة الشهرين الماضيين من العمليات الأمنية، بل إن وزارة الداخلية قررت ترحيل العديد من المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء المقيمين بطرق غير شرعية على تراب المملكة، وفق روايتها، وشنت حملات أمنية لهذا الغرض بالعديد من المدن المغربية. هكذا وصل عدد هؤلاء المهاجرين المعتقلين بمخافر الشرطة بالدار البيضاء إلى حوالي 40 معتقلا ينتظرون عرضهم على وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية عين السبع من أجل اتخاذ قرارات بترحيلهم من المغرب، وفق ما توصلت إليه «الآن» من مصادر حقوقية، في حين وصل هذا العدد إلى ما يقرب من 150 مهاجرا معتقلا بمدينة فاس جلهم من النازحين. في المقابل، يقول تقرير صادر عن «الشبكة الجهوية لهجرة العبور بوجدة» إنه بعد تكثيف الحملات الأمنية ضد المهاجرين غير النظاميين، تقلصت أعداد المقيمين منهم في المخيمات التي يقطنون بها «بشكل كبيرا جدا»، ويشرح التقرير أن «كل مخيم كان يضم في السابق حوالي 60 إلى 100 شخص، لم يعد يقيم فيه أكثر من 20 مهاجرا غير نظامي جراء الحملات التمشيطية الأخيرة».

أما بالنسبة إلى محسن حفيظ، رئيس فرع «المنظمة المغربية لحقوق الإنسان» بالبيضاء، فإن «العديد من هؤلاء المهاجرين الذي جرى اعتقالهم بالعاصمة الاقتصادية، هم من طالبي اللجوء في المملكة، ويتوفرون على وثائق مؤقتة صادرة عن «المفوضية السامية للاجئين» التابعة للأمم المتحدة، وهذا ما وقفنا عليه بمعية محامي المنظمة خلال مؤازرتنا لهؤلاء المعتقلين». موقف محسن حفيظ تسنده شهادتا كل من جون روجي

مهاجـرون أم مهربـو سـلاح؟

الداخليـة

أحد أهم الأسباب التي تبرر بها وزارة الداخلية حملاتها الأمنية ضد المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء، اتهامهم بتهريب السلاح إلى المغرب. امحند العنصر، وزير الداخلية، قال، في وقت سابق أمام نواب البرلمان، في جواب عن سؤال شفوي، إن «المصالح الأمنية وقفت على ملف أمني خطير يهدد المغرب على يد المهاجرين الأفارقة السريين»، وأشار إلى أن بعض «المهاجرين الأفارقة باتوا يشكلون عصابات خطيرة تستفيد من الانتشار غير المسبوق للأسلحة والفوضى السائدة في مناطق واسعة بدول الساحل والصحراء، خاصة بعد سقوط نظام القذافي والانقلاب الذي عرفته مالي». العنصر قال إن الحملة الأمنية الاستباقية التي قادتها السلطات كشفت وجود عدد من المهاجرين الأفارقة الذين تسللوا إلى المغرب وهم مطلوبون دوليا في جرائم حرب ومتورطون في جرائم سياسية بالعديد من دول الساحل، أو يستغلون من قبل عصابات مهربي المخدرات وتنظيم الهجرة السرية.

مبومبا من دولة الكونغو وهونوري تواب كيتوكو من دولة الكوت ديفوار، واللتان استقتهما «الآن». يوم الأربعاء 6 يونيو الجاري، كان الأخيران رفقة صديق ثالث لهما، بمطار محمد الخامس بالبيضاء، ينتظران أحد رفاقهم قادما من دولة الكوت ديفوار، بهدف طلب اللجوء السياسي بالمغرب، إلا أن أجهزة الأمن التي كانت توجد بالقرب من المطار استفسرتهم بعد وصول صديقهم عن سبب وجودهم هناك، وطلبت منهم الإدلاء بوثائق تثبت قانونية إقامتهم بالمغرب. محاولاتهم المتكررة لشرح وضعيتهم للسلطات الأمنية كمسجلين في قائمة طالبي اللجوء السياسي لدى مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باءت بالفشل، واعتقلهم رجال الأمن من المطار، وأحيلوا على أنظار وكيل الملك بمحكمة عين السبع الابتدائية في حالة اعتقال. هنا دخل أعضاء فرع «المنظمة المغربية لحقوق الإنسان» على الخط، وطالبوا بإطلاق سراح المعتقلين الثلاثة. يقول محسن حفيظ: «فور وصول الخبر إلى علمنا، توجهنا إلى حيث يقبع المعتقلون. وبعد حوار مع عناصر الضابطة القضائية بمعية محامي المنظمة، أطلق سراح واحد من هؤلاء المهاجرين وينحدر من دولة الكونغو»، مضيفا: «بعد أن قمنا بالبحث في الموضوع، علمنا بأن المواطنين الآخرين أحيلا على الحراسة النظرية وسيتم تقديمهما أمام وكيل الملك بمحكمة عين السبع، تحت مبرر إقامتهما بشكل غير قانوني في المغرب؛ لكن بعد مراسلتنا لمركز المساعدة القانونية التابع للمفوضية العليا للاجئين، علمنا بأنهما من طالبي اللجوء السياسي في المغرب». سبب كان كافيا لكي يطلق القضاء سراح المهاجرين الآخرين يوم الاثنين 11 يونيو الجاري.

بمرارة، يحكي الكونغولي جون روجي مبومبا تفاصيل قضاءهم خمسة أيام رهن الاعتقال، لا لسبب إلا في كونهم «يشتبه في أمر إقامتهم بشكل غير قانوني على الأراضي المغربية». يقول المتحدث نفسه في تصريح لـ«الآن»: «تركونا بلا أكل ولا شراب طيلة يومين خلال اعتقالنا، إلى أن بادر رجال الأمن المكلفون بالحراسة باقتناء مشروب غازي وبعض الأكل الخفيف من أجل إطعامنا».

يسرد شاهد «الآن» أنه ورفاقه طلبوا اللجوء في المغرب لأسباب سياسية، وينتظرون القرار النهائي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وهذا ما تؤكده الوثائق التي أطلعوا «الآن» عليها، مضيفا: «ليس لنا الحق حتى في تقديم شكاية إلى أجهزة الأمن بطريقة قانونية». ويعلق محسن حفيظ على هذا الوضع قائلا: «حماية اللاجئين وطالبي اللجوء واحترام حقوقهم المكفولة بموجب القانون الدولي للاجئين الذي لا ينفصل عن حماية الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات»، مؤكدا أن «حماية هذه الحقوق هي من ضمن مسؤوليات الدول». المتحدث نفسه يثير الانتباه إلى أن المغرب ملزم «باحترام الالتزامات الدولية للمغرب المتعلقة بحماية اللاجئين، وخاصة منها مبدأ عدم الإبعاد، المنصوص عليه في المادة الـ33 من اتفاقية جنيف، باعتباره من الضمانات الأساسية للحماية الدولية للاجئين».

> « لقد تكسرت يداي مرتين، وتعرضت قدمي لإصابة بالغة الخطورة جراء التدخلات الأمنية».

اعتداء على المهاجرين

عرفت الحملات الأمنية التي قادتها السلطات المغربية العديد من التجاوزات، وفق ما كشفته تقارير حقوقية. في هذا الصدد، ذكر تقرير صادر عن «الشبكة الجهوية لهجرة العبور بوجدة» أن القوات العمومية ألقت القبض على العديد من المهاجرين غير النظاميين خلال حملاتها التمشيطية، ما أجبر معظمهم، وخوفا من الاعتقال، على التوجه ليلا نحو المناطق «الحدودية المغربية الجزائرية لعدم قدرتهم على تحمل البرد القارس بهذه الغابات، وخاصة الإناث اللواتي تهجر أغلبيتهن المنطقة إلى مناطق أكثر دفئا بشكل فردي أو رفقة أطفالهن».

يحكي المواطن الكاميروني أكوا أكوا مارسييل معاناته ورفاقه مع التدخلات الأمنية ضدهم: «لقد تكسرت يداي مرتين، وتعرضت قدمي لإصابة بالغة الخطورة جراء التدخلات الأمنية، كما عانينا عدم توفير الأدوية والإسعافات الأولية للمصابين، هذا بعد أن طردتنا السلطات الأمنية الإسبانية إلى الديار المغربية». يجزم مارسييل قائلا: «اليوم، لم أعد أطيق العيش هنا، أريد فقط فرصة العودة إلى وطني، لا يعقل أن تقوم السلطات المغربية في كل مرة بترحيلنا إلى الحدود الجزائرية، وسلطات الجزائر الأمنية ترد بالمثل وتعيدنا للمغرب». هنا تجدر الإشارة إلى أن «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان» بتاوريرت سبق لها أن أكدت، في بلاغ صادر عنها، أن الدرك الجزائري قتل رميا بالرصاص أربعة مهاجرين أفارقة ينحدرون من دول جنوب الصحراء، بعدما رحلتهم السلطات المغربية إلى الحدود الجزائرية. وبشأن أماكن لجوء المهاجرين الجنوب صحراويين بالمغرب، يقول تقرير صادر عن «الشبكة الجهوية لهجرة العبور بوجدة» إن هؤلاء ينتشرون «في المنطقة الشرقية بمجموعة من الغابات الموزعة على مجموعة متباعدة من المناطق، التي تعد الملاذ الآمن الوحيد- والمتاح لهم - من أيدي السلطات المغربية، حيث يعيشون فيها تحت ظروف جد صعبة، في انتظار فرصة الهجرة». بالنسبة إلى مارسييل الذي يتمنى العودة إلى موطنه الأصلي، «يكفي أن يتضامن المغاربة معنا ولا يتحالف مع الأمن كلما قام بمداهمتنا، إننا عزل ولا نستفز أحدا ولا نسرق ولسنا بقطاع طرق». أمام هذا الوضع، راسلت الجمعية رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، وطالبته بـ«حماية المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين من العنف الذي يتعرضون له». وقالت الجمعية، في رسالة موجهة أيضا إلى وزيري الداخلية والعدل والحريات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إنها تدعو رئيس الحكومة ومن خلاله «الدولة المغربية بمختلف أجهزتها الرسمية لتحمل المسؤولية في التزاماتها الدولية المرتبطة بحقوق المهاجرين وضمان حقوقهم وكرامتهم الإنسانية وضمان سلامتهم البدنية».